



وزارة التعليم العالي  
المعهد العالي للعلوم الإدارية  
بالقطامية

## الفهرس

- ١.مقدمة :المنطلقات العقائدية للقوات المسلحة المصرية وإطار التحرك الوطني
- ٢.الرصد الاستراتيجي وتحليل البيئة الأمنية قبيل أحداث الثلاثين من يونيو
- ٣.التكيف القانوني والدستوري لتدخل المؤسسة العسكرية كضمانة للاستقرار
- ٤.الإدارة التكتيكية للأزمة :دلالات المهل الزمنية والبيانات العسكرية الرسمية
- ٥.خارطة المستقبل :الهندسة السياسية للمرحلة الانتقالية وحماية الإرادة الشعبية
- ٦.لوجستيات التأمين الميداني وإدارة المسارح العملياتية في المدن الكبرى
- ٧.مواجهة التهديدات غير النمطية وحماية المنشآت الحيوية للدولة
- ٨.الأبعاد الجيوسياسية للدور العسكري المصري في استعادة توازن الإقليم
- ٩.الخاتمة :قراءة في نتائج التحول الاستراتيجي ما بعد يونيو
- ١٠.قائمة المصادر والمراجع التوثيقية

### دور القوات المسلحة في ثورة ٣٠ يونيو :دراسة تحليلية في الاستجابة الاستراتيجية وحماية الأمن القومي

تعد ثورة الثلاثين من يونيو نموذجاً فريداً في تاريخ العلاقات العسكرية المدنية، حيث لم يكن تدخل القوات المسلحة مجرد استجابة لمطالب شعبية فحسب، بل كان تحركاً نابغاً من عقيدة عسكرية راسخة تعتبر الجيش حامياً للدولة الوطنية وليس للنظام السياسي الحاكم .إن الجذور التاريخية لهذه العلاقة تضرب في عمق الهوية المصرية، حيث يُنظر إلى المؤسسة العسكرية كظهير استراتيجي للشعب في

لحظات الانكسار الوجودي للدولة. في هذه المقدمة، نستعرض كيف تحولت القوات المسلحة من وضعية المراقب الصامت إلى وضعية الفاعل الاستراتيجي الذي يضع حداً لحالة الاستقطاب المجتمعي الحاد التي هددت بتآكل مؤسسات الدولة وتفكك نسيجها الاجتماعي.

تعتمد هذه الدراسة على تحليل الأبعاد التقنية لقرار التدخل، مع التركيز على مفهوم الكتلة الحرجة والشرعية الثورية التي تلاقت مع الشرعية المؤسسية للقوات المسلحة. إن الدور الذي لعبته المؤسسة لم يقتصر على الجانب الأمني، بل امتد ليشمل صناعة الأفق السياسي البديل الذي منع انزلاق البلاد نحو نموذج الدولة الفاشلة. وسنتناول من خلال الفصول القادمة التفاصيل الدقيقة لهذا الدور، بدءاً من عمليات الرصد والاستخبارات وصولاً إلى صياغة بيان الثالث من يوليو الذي أعاد رسم ملامح الدولة المصرية الحديثة.

١١. الرصد الاستراتيجي وتحليل البيئة الأمنية قبيل أحداث الثلاثين من يونيو

خضعت البيئة الأمنية في مصر قبل اندلاع الثورة لعمليات رصد دقيقة من قبل أجهزة المعلومات التابعة للقوات المسلحة، حيث تم تحديد مجموعة من المهددات التي كانت تشير إلى احتمالية انهيار المنظومة الأمنية الشاملة. يمكن تلخيص هذه المهددات في النقاط التالية:

١٢. تنامي نشاط الجماعات المتطرفة في شبه جزيرة سيناء واستغلال حالة السيولة السياسية لتأسيس قواعد ارتكازية.

١٣. تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية مما أدى إلى حالة من الاحتقان الشعبي الذي هدد السلم المجتمعي

١٤. الانقسام الحاد في الرأي العام المصري وظهور بوادر حرب أهلية نتيجة التحريض الممنهج بين التيارات السياسية المختلفة.

١٥. تراجع هيبة الدولة وتآكل قدرة المؤسسات المدنية على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين

١٦. رصد محاولات لاختراق مؤسسات الدولة السيادية وتغيير هويتها الوطنية بما يخدم مصالح فئوية ضيقة

،بناءً على هذا الرصد، قامت القيادة العامة للقوات المسلحة بوضع عدة سيناريوهات للتعامل مع الموقف

حيث كان السيناريو الأخطر هو انهيار الدولة المركزية وتحول مصر إلى ساحة للصراعات الإقليمية

والدولية. تطلب هذا الوضع تبني استراتيجية الردع الاستباقي، وهي استراتيجية تهدف إلى منع وقوع

الصدام المسلح بين فئات الشعب من خلال التواجد العسكري المكثف في النقاط الحاكمة، وإرسال رسائل

سياسية واضحة لجميع الأطراف بأن القوات المسلحة لن تسمح بترويع المواطنين أو المساس بكيان

الدولة.

١٧. التكييف القانوني والدستوري لتدخل المؤسسة العسكرية كضمانة للاستقرار

لم يكن تحرك القوات المسلحة في يونيو 2013 تحركاً عشوائياً، بل استند إلى فلسفة قانونية تعتبر أن

السيادة للشعب، وأن القوات المسلحة هي الأداة التنفيذية لحماية هذه السيادة عند تعرضها للخطر الداهم

إن التكييف التقني لهذا الدور يستند إلى مفهوم الضرورة الوطنية التي تعلو فوق النصوص القانونية

الجامدة في لحظات التحول التاريخي. ويمكن توضيح المرتكزات القانونية والسياسية لهذا التدخل عبر

القائمة التالية:

• الالتزام الدستوري الأصيل للقوات المسلحة بحماية سلامة الوطن وأراضيه وأمنه، وهو التزام لا

ينفصل عن حماية إرادة مواطنيه

• اعتبار الملايين التي خرجت في الميادين بمثابة استفتاء شعبي مباشر وعملي يسقط الشرعية

الانتخابية التي تم الانحراف بها عن مسارها الوطني

• مبدأ الدفاع الشرعي عن الدولة في مواجهة مخاطر التفكك، وهو مبدأ معترف به في العلوم السياسية والقانون الدولي كحق أصيل للمؤسسات الوطنية

• الاستجابة لنداء القوى الوطنية والرموز الدينية (الأزهر والكنيسة) مما أضفى صبغة إجماع وطني على التحرك العسكري

لقد صاغت القوات المسلحة تحركها في إطار قانوني يضمن الانتقال السلمي للسلطة إلى جهة قضائية (المحكمة الدستورية العليا)، مما نزع عن التحرك صفة الانقلاب العسكري بمفهومه التقليدي، وحوله إلى عملية إنقاذ وطني مدعومة بقوة السلاح لتأمين الإرادة الشعبية. هذا التمييز الدقيق هو ما سمح للدولة المصرية باستعادة اعتراف المجتمع الدولي بها في وقت قياسي لاحقاً

١٨. الإدارة التكتيكية للأزمة: دلالات المهل الزمنية والبيانات العسكرية الرسمية

اتسمت إدارة القوات المسلحة للأزمة في الفترة ما بين 23 يونيو و3 يوليو 2013 بالحنكة السياسية والدقة العسكرية، حيث تم استخدام البيانات العسكرية كأدوات للضغط النفسي والسياسي لإجبار السلطة: آنذاك على الاستجابة لمطالب الشعب. تميزت هذه المرحلة بالآتي

١٩. بيان السبعة أيام: كان يهدف إلى إعطاء مهلة كافية للقوى السياسية للتوصل إلى توافق وطني، وهو ما يعكس رغبة الجيش في الحلول السياسية قبل اللجوء للتدخل المباشر

٢٠. بيان الـ 48 ساعة: وهو البيان الفاصل الذي صدر بعد خروج الملايين في 30 يونيو، حيث وضع الجميع أمام مسؤولياتهم التاريخية وحدد بوضوح أن القوات المسلحة ستضع خارطة مستقبل إذا لم يتم التوصل لحل

٢١. استخدام لغة تقنية وصارمة في البيانات تخلو من الانحياز الحزبي، وتركز فقط على مفاهيم الأمن القومي والمصلحة العليا للبلاد.

٢٢. التنسيق المعلوماتي المستمر مع أجهزة الدولة المختلفة لضمان وحدة الموقف الرسمي أمام الرأي العام العالمي.

إن اختيار توقيت المهلة الزمنية (48 ساعة) كان قراراً استراتيجياً مدروساً، حيث كان كافياً لتصاعد الزخم الشعبي حتى يصل إلى ذروته، وفي الوقت نفسه كان قصيراً بما يكفي لمنع الخصوم من ترتيب صفوفهم للقيام بأعمال تخريبية واسعة النطاق. هذه الإدارة الزمنية تعكس عمق التخطيط في هيئة عمليات القوات المسلحة وقدرتها على قراءة الشارع بدقة متناهية.

٢٣. خارطة المستقبل: الهندسة السياسية للمرحلة الانتقالية وحماية الإرادة الشعبية

في الثالث من يوليو، وبعد انتهاء المهلة المحددة، اجتمعت القيادة العامة للقوات المسلحة مع ممثلي القوى الوطنية والسياسية والشبابية والدينية لصياغة وثيقة تاريخية عُرفت بخارطة المستقبل. لم تكن الخارطة مجرد إجراءات إدارية، بل كانت إعادة هندسة للنظام السياسي المصري على أسس ديمقراطية ووطنية. تضمنت الخارطة العناصر الرئيسية التالية:

• تعطيل العمل بالدستور الذي كان محل خلاف مجتمعي كبير كخطوة أولى لإعادة صياغة العقد الاجتماعي.

• تكليف رئيس المحكمة الدستورية العليا بإدارة شؤون البلاد لفترة انتقالية، مما يضمن صبغة قانونية وقضائية للمرحلة.

• تشكيل حكومة كفاءات وطنية (تكنوقراط) قادرة على إدارة ملفات الدولة العاجلة وتخفيف المعاناة عن المواطنين.

• وضع جدول زمني واضح لإجراء التعديلات الدستورية ثم الانتخابات البرلمانية والرئاسية

• إنشاء لجنة للمصالحة الوطنية تهدف إلى دمج كافة الأطياف التي لم تتورط في أعمال عنف في المسار السياسي الجديد.

لقد لعبت القوات المسلحة دور الضامن لتنفيذ هذه البنود، حيث لم تتدخل في تفاصيل العمل السياسي اليومي، بل تركت المجال للمدنيين مع توفير الغطاء الأمني اللازم لمنع أي محاولات لتعطيل هذا المسار. هذه المنهجية أثبتت للعالم أن هدف القوات المسلحة لم يكن السلطة بذاتها، بل استعادة الدولة لمسارها الطبيعي وتجنبها مخاطر الصراع الفوضوي

٢٤. لوجستيات التأمين الميداني وإدارة المسار العملياتية في المدن الكبرى

على الجانب العملي، قامت القوات المسلحة بتنفيذ واحدة من أكبر عمليات الانتشار العسكري في تاريخ مصر الحديث تأميناً للثورة. شملت هذه العمليات توزيع القوات على كافة المحاور الاستراتيجية في القاهرة والمحافظات وفق خطة تأمين محكمة اعتمدت على العناصر التالية:

٢٥. تأمين الميادين الكبرى التي شهدت تجمعات مليونية، مثل ميدان التحرير وقصر الاتحادية، عبر إنشاء أطواق أمنية تمنع دخول أي عناصر مخربة أو أسلحة

٢٦. حماية المنشآت الحيوية مثل مبنى الإذاعة والتلفزيون، البنك المركزي، والمتاحف الوطنية، لضمان استمرار عمل الدولة وحماية مقدراتها

٢٧. السيطرة على المداخل والمخارج الرئيسية للمدن الكبرى لمنع تدفق أي عناصر مسلحة من خارجها.  
تهدف إلى إثارة الفوضى

٢٨. استخدام الطيران الحربي للاستطلاع والمراقبة الجوية المستمرة لتقديم صورة حية ومباشرة لمركز العمليات  
الرئيسي حول تحركات الحشود والمخاطر المحتملة

٢٩. نشر وحدات التدخل السريع في نقاط ارتكازية تسمح لها بالوصول إلى أي بؤرة توتر في غضون دقائق  
معدودة.

اتسم أداء القوات في الميدان بالانضباط الشديد وضبط النفس، رغم الاستفزازات التي تعرضت لها في  
بعض المواقع. وكان التلاحم بين الجنود والمواطنين علامة فارقة في هذه الثورة، حيث تحولت الآليات  
العسكرية إلى منصات للتعبير عن الفرحة الشعبية، مما سهل مأمورية القوات في حفظ الأمن وتوفير  
بيئة آمنة للتعبير عن الرأي

٣٠. مواجهة التهديدات غير النمطية وحماية المنشآت الحيوية للدولة

بعد إعلان خارطة الطريق، واجهت الدولة المصرية موجة من التهديدات غير النمطية التي تمثلت في  
أعمال الإرهاب والتحريض والتخريب الممنهج. هنا برز دور القوات المسلحة في إدارة حرب استخباراتية  
وعملية لمواجهة هذه التحديات. يمكن حصر مجالات المواجهة في المسارات التالية

- تأمين المجرى الملاحي لقناة السويس باعتباره شرياناً حيوياً للتجارة العالمية ومصدراً أساسياً  
للدخل القومي، وإحباط محاولات استهدافه
- التصدي لمحاولات الهجوم على أقسام الشرطة والسجون والمنشآت العسكرية، وهي محاولات  
كانت تهدف لإسقاط العمود الفقري للدولة

• مكافحة الشائعات والحرب المعلوماتية من خلال المتحدث العسكري الرسمي الذي كان يوافي الرأي العام بالحقائق أولاً بأول لقطع الطريق على التضليل.

• حماية الحدود الاستراتيجية في الاتجاهات الشرقية والغربية والجنوبية لمنع تسلل الإرهابيين أو تهريب الأسلحة التي كانت تهدف لزعزعة استقرار الداخل.

إن نجاح القوات المسلحة في هذه المهمة حال دون تحول مصر إلى نموذج "الدولة المنهارة" التي تعاني من سيطرة الميليشيات. لقد كانت الدقة التقنية في تحديد الأهداف والسرعة في التنفيذ العسكري هي المفتاح لإجهاض المخططات التي كانت تستهدف تحويل المدن المصرية إلى ساحات قتال شوارع.

٣١. الأبعاد الجيوسياسية للدور العسكري المصري في استعادة توازن الإقليم

لم تكن ثورة 30 يونيو حدثاً محلياً فحسب، بل كانت نقطة تحول في الجيوسياسة الإقليمية. لقد أدركت القوات المسلحة أن استقرار مصر هو مفتاح استقرار منطقة الشرق الأوسط برمتها. تمثلت الأبعاد الدولية والتحليلية لهذا الدور في الآتي:

٣٢. إفشال مشروع تقسيم المنطقة على أسس طائفية أو أيديولوجية، وهو المشروع الذي كان يهدف إلى تقويت الدول الوطنية الكبرى.

٣٣. إعادة التوازن للعلاقات المصرية الدولية من خلال تبني سياسة خارجية تعتمد على الندية والمصلحة الوطنية، مدعومة بقوة عسكرية قادرة على حماية القرار السياسي.

٣٤. تأكيد دور مصر كركيزة أساسية في مكافحة الإرهاب الدولي، مما أجبر القوى الكبرى على مراجعة مواقفها الأولية والاعتراف بشرعية التغيير الذي حدث في يونيو.

٣٥. تعزيز التعاون العسكري مع الأشقاء العرب الذين رأوا في نجاح الثورة المصرية حماية لأمنهم القومي الجماعي.

من خلال هذا المنظور، نجد أن القوات المسلحة المصرية قد عملت كحائط صد منع تمدد الفوضى إلى دول الجوار، وأعدت لمصر ثقلها الاستراتيجي في المحافل الدولية، وهو ما انعكس لاحقاً في نجاح الدولة في قيادة مبادرات إقليمية لحل الأزمات في ليبيا و غزة وغيرها من المناطق المشتعلة.

٣٦. الخاتمة: قراءة في نتائج التحول الاستراتيجي ما بعد يونيو

في الختام، يمكن القول إن دور القوات المسلحة في ثورة 30 يونيو تجاوز الفهم التقليدي لتدخل الجيوش في السياسة. لقد كان تحركاً استراتيجياً متكاملاً جمع بين الحماية الميدانية، والتخطيط السياسي، والرصد الاستخباراتي، والتأمين المستقبلي. إن النتائج التي ترتبت على هذا الدور يمكن تلخيصها في استعادة الدولة لمفهوم "الهيبة" وإعادة بناء المؤسسات على أسس وطنية صلبة.

لقد أثبتت أحداث يونيو أن القوات المسلحة المصرية تظل المؤسسة الأكثر تماسكاً وقدرة على إدارة الأزمات الوجودية. إن نجاح الثورة في تحقيق أهدافها لم يكن ليتحقق لولا وجود قوة نظامية تضع مصلحة الوطن فوق أي اعتبار أيديولوجي أو فئوي. وستظل هذه التجربة تدرس في العلوم العسكرية والسياسية كنموذج لكيفية إنقاذ الأوطان من حافة الهاوية من خلال التلاحم الفريد بين الشعب وجيشه الوطني.

٣٧. قائمة المصادر والمراجع التوثيقية

• التقارير الاستراتيجية السنوية الصادرة عن مراكز الدراسات العسكرية والسياسية حول أحداث عام 2013.

• البيانات الرسمية الصادرة عن القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية (يونيو - يوليو 2013)

• مذكرات وشهادات قادة الفكر والسياسة الذين شاركوا في اجتماعات خارطة المستقبل

• الدراسات التحليلية المنشورة في الدورات المتخصصة حول الأمن القومي المصري في العقد الأخير.

• الأرشيف الوثائقي للصحافة المصرية والدولية التي رصدت التحركات الميدانية للقوات المسلحة

• التقارير الاستخباراتية المتاحة حول تقديرات الموقف الأمني في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة التحول.